الفصل الثانى

التكلفة الاجتماعية لمشكلة إنتشار المخدرات

المبحث الأول

التكلفة الاجتماعية لإنتشار المخدرات

تناولت دراسات كثيرة يتناول التكلفة الاجتماعية من جراء إستخدام وتعاطى الكحول والتبغ لكن لا يوجد إلا قدر ضئيل جداً من الإهتمام بالتكاليف التى يتكبدها المجتمع نتيجة تعاطى المخدرات والتى يمكن أن نقسمها - حسب تقسيمات الأمم المتحدة - الى تكاليف ملموسة وهى تلك التى لو خفضت لنتج عنها موارد تتاح لبقية المجتمع لإستخدامها فى أغراض إستهلاكية أخرى أو لأغراض إستثمارية وتكاليف غير الملموسة (مثل الوفاه والألم والمعاناه) فلا توفر عند تخفيضها أية موارد يمكن تخصيصها لإستخدامات أخرى.

والشكل التالى يبين نموذجاً لأنواع التكاليف الاجتماعية لتعاطى المخدرات .

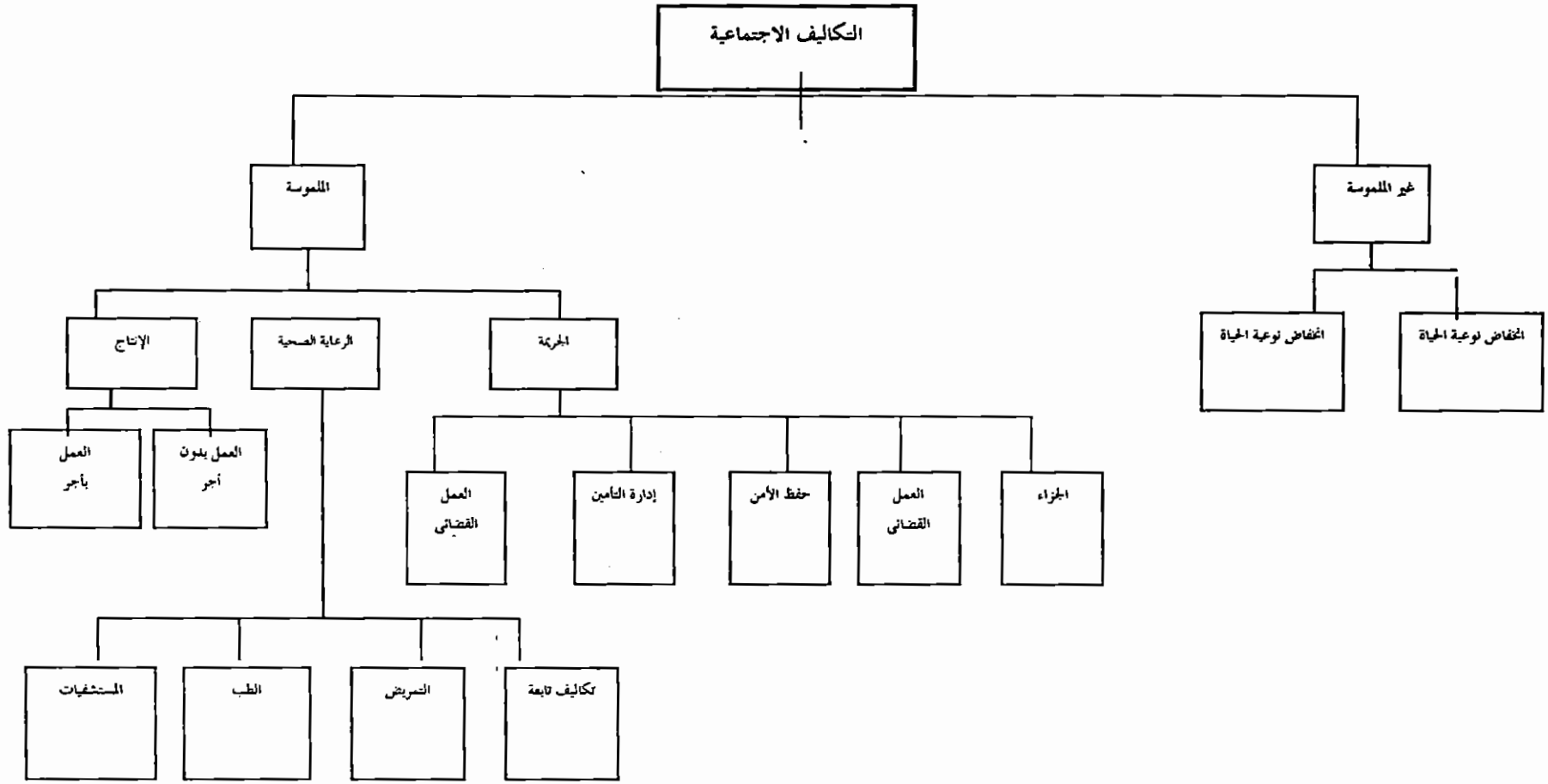
التكاليف الاجتماعية
الملموسة
غير الملموسة
الإنتاج
الرعاية الصحية
الجريمة
انخفاض نوعية الحياة
انخفاض نوعية الحياة
العمل بأجر
العمل بدون أجر
العمل القضائي
إدارة التأمين
حفظ الأمن
العمل القضائي
الجزاء
المستشفيات
الطب
التمريض
تكاليف تابعة

ويتضح من الشكل السابق أن أهم التكاليف الاجتماعية تكمن فى :

أولاً : الإنتاج :

يـؤدى تعـاطى المخدرات الى تخفيض الإنتاج نتيجة لزيادة التغيب أو المرض الناتج عـن المخـدر وتدهـور إسهام المتعاطين والمدمنين فى العملية الإنتاجية. وأول مظاهر هذا الـتدهور هـى نفسـها مظاهر عدم الإنتظام فى العمل التى تصدر عن المتعاطين والمدمنين وإعتلال صحتهم.

هـذا بالإضـافة إلى تناقص إنتاجية المتعاطى وقابليته للوقوع فى حوادث [1] أهمها ما يصيب العملية الإنتاجية نفسها من خسائر ناجمة عن هذه الحوادث.

ثانياً : الرعاية الصحية :

وتتضـمن تكالـيف العـلاج فى المستشفيات العامة والخاصة ومستشفيات الأمراض النفسـية ، والتكالـيف الملازمـة للحـالات المرضـية ، وخدمات سيارات الإسعاف ورعاية المرضـى النزلاء ، وتكاليف الهيئات العلاجية ورعاية المرضى غير القادرين على الإنتقال ، وأتعـاب الأطباء ، وكذلك العقاقير التى تصرف بوصفات طبية [2] أيضاً كثيراً ما تكون صحة مـتعاطى المخـدرات أضـعف مـن صحة الآخرين بوجه عام ، ويصابون أكثر من غيرهم بالأمراض لضعف مناعتهم ويكون مرضهم أطول وأشد وطأة.

أيضـا لا ننسـى المتعاطون ضحايا حوادث الطرق والذين تقدم لهم الخدمات العلاجية فى المكان الذى يودعون فيه بعد الحادث وما لذلك من تكلفة.

ثالثاً : الجريمة وعلاقتها بالإدمان :

تتصـل نفقـات الجـريمة بنفقات حفظ الأمن ، والإجراءات القضائية ، والإجراءات الجنائية التى يمكن أن تتسبب بشكل مباشر أو غير مباشر لأنشطة إجرامية متصلة بالمخدرات وهذا البعد يعد من أصعب مجالات تحديد التكاليف التى يمكن أن تنسب إلى المخدرات كمياً.

---

(١) برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات – نشرة المخدرات – العدد ٢٢١ .

(٢) أنظر : مصطفى سويف – المخدرات والمجتمع – نظرة تكاملية – سلسلة عالم اليوم – العدد ٢٠٥ – الكويت ١٩٩٦ ص ١٨٠ .

وهـناك مسـألة أخرى تحتاج إلى مزيد من العمل والدراسة ، وهى عزو الجريمة إلى تعـاطى المخـدرات ، فلا شك أن تعاطى المخدرات هو أحد الأسباب المساعدة لبعض جرائم المـال وجـرائم العنف. وفى معظم بلدان العالم وجدت نسب مرتفعة لتعاطى المخدرات غير المشروعة عند المجرمين.

أيضاً لوحظ أن أعداد متفاوته من متعاطى المخدرات الذين يدخلون المستشفيات للعلاج مـن أصـحاب السـوابق ، وكثـيراً مـا يكون تعاطى الهيروين أو الكوكايين أو الكراك أو الأمفيتاميـنات أو المهلوسـات بإسـتمرار مـن السـباب المساعدة على إرتكاب جرائم المال وخصوصا السطو على المنازل والسرقة. وتنتج جرائم الإعتداء وغيرها من جرائم العنف من نزاعات تقع بين البائعين والمشترين أو مع بائعين آخرين فى سوق المخدرات غير المشروعة وهـناك أيضـاً نسـبة مـرتفعة بشـكل غير متكافئ من متعاطى المخدرات غير المشروعة المتورطين فى حوادث إساءة معاملة الأزواج والأطفال [1] .

كـل هـذا يؤكد أن تعاطى المواد المخدرة يؤدى الى العنف والسلوك المنحرف ويدفع للقيام بجرائم ، إما لغياب الوعى وعدم تقدير الأمور فى شكلها الصحيح أو للقيام بها بوعى تام لهدف الحصول على المال لإشباع رغبته فى الحصول على المخدر.

وقـد أسفرت كافة البحوث عن العلاقة بين التعاطى وإرتكاب الجرائم عن نتائج تؤكد وجود إرتباط إيجابى منتظم بين التعاطى والجريمة.

أيضـاً لا ننسـى ما تنفقه الدولة رسمياً لمكافحة كل ما من شأنه أن يعمل على توافر المـواد الإدمانية فى السوق غير المشروعة (مكافحة العرض) . ويدخل تحت هذا البند جزء كبـير من ميزانية وزارة الداخلية ، وهو ما يشمل ميزانية الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ، وجـزء مـن ميزانية إدارة المباحث العامة الذى يغطى الجمارك فى الموانئ الجوية والبحرية والـبرية وكذلك الجزء المماثل من ميزانية مصلحة السجون والإنتربول. وهناك أيضاً وزارة الدفـاع التى يضطلع فيها سلاح الحدود وخفر السواحل بمكافحة التهرب من الخارج الىالداخل والعكـس ثـم هناك وزارة العدل التى يخصص جزء كبير من ميزانيتها يغطى إنشغال آليات السـلطة القضائية بقضايا المخدرات ، كما يغطى إنشغال مصلحة الطب الشرعى بمتعلقات هذه القضايا.

(١) برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات – سبق ذكره ص ١٧ .

أمـــا المبحـــث الـــثانى : فقد تناول الآثار السلبية لتعاطى المخدرات على الفرد وقد تناول الباحث فيها آثار المخدرات الطبيعية (الحشيش - الأفيون - الكوكايين - القات - البانجو) بشكل مفصـــل وكذلـــك آثـــار المخدرات نصف التخليقية (الهيروين - الأتروفين - الديلولايد) وأيضاً العقاقـــير التخليقـــية - (العقاقـــير المســـكنة - العقاقير المنومة - العقاقير المهدئة - العقاقير المهلوسة).

كمـــا تم التركيز على الجديد فى عالم تعاطى الشباب للمخدرات مثل (عقار ال - إس - دى - الكـــراك - آيـــس - الإكســـتازى) ومواد أخرى تسبب الإدمان وهى غير محرمة مثل البنزيـــن والصمغ وطلاء الأظافر والكلة ومخففات الطلاء (الأسيتون) وكلها تحتوى على فحوم مائية تؤثر على المخ والكبد والرئتين ويستنشقها المتعاطى.

ومـمـــا لا شـــك فيه أن توافر المخدر وإنتشار تعاطيه بين نسبة كبيرة من الشباب ربما يجعـــل مـــن إقبال الشباب على التعاطى أمراً متوقعاً ، خاصة إذا كان من المدخنين . لذا فإن الـــبداية الحقيقية للإدمان تكون بنسبة كبيرة عن طريق تدخين السجائر مبكراً فضلاً عن توافر المخـــدر وســـهولة الحصول عليه سواء عن طريق الأصدقاء المتعاطين أو من خلال إنتشار الإتجار بالمخدرات داخل منطقة السكن.

أمـــا الفصل الثالث : فقد تناول الجهود المحلية والدولية للتصدى لمشكلة إنتشار المخدرات على النحو التالى :

الجهود المحلية والدولية لمكافحة ظاهرة المخدرات :

للتعرف على الجهود المحلية والدولية فى مكافحة ظاهرة التعاطى والإدمان للمخدرات كان لابد من التطرق اليها من خلال جهود مكافحة الظاهرة:

- **أولاً : الجهود المحلية والمكافحة:**

المكافحـــة هـــى تلـــك الجهود التى تركز على نوعين من الأنشطة ، يطلق على النوع الأول مـــنها اسم مكافحة (العرض) ، وهى الجهود التى ترمى إلى مكافحة التهريب والتصنيع والـــزراعة والاتجـــار والتوزيع والحيازة غير المشروعة للمواد المخدرة ، ويطلق على النوع الـــثانى إجـــراءات خفض الطلب ، وهى كل تلك السياسات والإجراءات التى تستهدف خفض رغـــبات المستهلكين وجهودهم فى سبيل الحصول على المواد المخدرة إلى أدنى درجة ممكنة.